الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

القمع المتزايد في سياق كوفيد - 19

مذكرة إحاطة من المجموعة الاستشارية لنظام التضامن

نيسان / أبريل 2020

كشفت جائحة كوفيد - 19 والاستجابات لها حالات الظلم الهيكلية الموجودة في ما يتعلق بعدم المساواة والتمييز والتهميش ونزع الملكية، كما فاقمت هذه الحالات. وتواجه الفئات المهمشة تقليدياً، مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية والمهاجرين والأقليات الإثنية، مزيداً من الضعف في مواجهة كوفيد - 19 بسبب تعميق التمييز الموجود سابقاً. ومن ناحية أخرى، تتطلع حكومات كثيرة إلى إنقاذ الاقتصاد والشركات على حساب الناس.

وحدد أعضاء الحركات الاجتماعية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وقت سابق بعض حالات الظلم الهيكلية هذه في ميثاق مشترك للنضال الجماعي. ويُعتبَر القمع أحد الشروط العامة التي تواجه المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان عند مستوى العالم. ففي الماضي، استخدمت الحكومات كثيراً الأمن القومي والسلامة العامة كذريعة لتنفيذ إجراءات خطيرة قد يكون من الصعب للغاية التراجع عنها بمجرد انتهاء الأزمة، سواء كانت حقيقية أو متصورة.[1]

ومع مسارعة الدول إلى التصدي لجائحة كوفيد - 19، يعتمد العديد منها إجراءات تثير مخاوف جديدة وتعمّقها في ما يتعلق بقمع المجتمع المدني بوجه عام والمدافعين عن حقوق الإنسان بوجه خاص. وتُعَد الإشادة الواسعة النطاق بالاستجابات الاستبدادية والتقييدية للغاية لجائحة كوفيد - 19 باعتبارها أكثر البدائل فعالية مصدر قلق في الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة.

ومن أجل الحد من انتشار الفيروس، تفرض أغلبية الحكومات حظراً للتجول أو حتى إغلاقات مع استثناءات قليلة تبرر الحركة. وعلى نحو مماثل، ثمة قيود في العديد من الأماكن على التجمعات من أجل الحد من العدوى. وتُعَد قيود على حقوق الانسان كهذه مسموحاً بها بموجب القانون الدولي إذا نصت عليها القوانين وكانت ضرورية ومتناسبة. لكن ثمة أمثلة مقلقة على استخدام هذه القيود كعذر لقمع المحتجين الذين ينتقدون الأنظمة[2] أو يستهدفون فئات مهمشة وضعيفة معينة بطريقة

1 واتضح ذلك، مثلاً، بعد هجمات 11 أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات الخطيرة باسم الأمن. ولا يزال العديد من هذه الإجراءات مطبقاً.

2 مثلاً، فرضت الحكومة في النيجر حظراً على التجمعات التي تضم أكثر من ألف شخص. بيد أن احتجاجاً ضم مشاركين أقل كثيراً جرى تفريق صفوفه بعنف واعتقال قادته.

تمييزية.[3] وبالمثل، يؤدي حظر التجول والإغلاقات إلى زيادة عسكرة المجتمعات المحلية والاستخدام المفرط للقوة لضمان تنفيذ هذه الإجراءات.[4]

وفي بعض البلدان، تنفذ الإغلاقات الشرطة أو الجيش، وفي بعض الحالات، تفرض جهات فاعلة غير حكومية، مثل الجماعات المسلحة أو عصابات الجريمة المنظمة، إغلاقات وحظراً للتجول.[5] وتتجه زيادة العسكرة إلى إنزال آثار غير متناسبة بالمرأة، ما يجعلها أكثر عرضة للعنف المستند إلى النوع الجنسي. وبالإضافة إلى المخاوف المباشرة، تخلق هذه القيود المفروضة على التنقل والتجمعات أيضاً صعوبات في الحصول على الغذاء بسبب الندرة والتخزين وإغلاق الأسواق التقليدية، بالعنف أحياناً. ولهذا السبب، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان، شأنهم في ذلك كغيرهم من الناس، صعوبات في إعالة أنفسهم وأسرهم.

ويُعَد الوصول إلى معلومات موثوق بها حول كيفية حماية صحتكم أثناء انتشار الجائحة أمراً ضروري. لكن في العديد من الدول الاستبدادية، كثيراً ما تتدنى الثقة العامة في المعلومات التي تقدمها الحكومة. وفي الوقت نفسه، يُستهدَف الصحافيون والمبلغون عن المخالفات، ويواجهون الرقابة بسبب الكشف عن أوجه القصور في ردود فعل الدولة وكذلك الفساد في ما يتعلق بأزمة كوفيد - 19. وكثيراً ما يتعرضون إلى أعمال انتقامية مثل حملات التشهير أو الاتهامات الجنائية أو الطرد من وظائفهم.[76] وعلى نحو مماثل، تُفرَض في بعض الحالات مراقبة على مواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث على الإنترنت، وذلك عن طريق الحد من عمليات البحث عن كلمات رئيسية محددة، كما يُستجوَب مدافعون عن حقوق الإنسان[8] ويُحتجَزون[9] على خلفية مشاركات على مواقع التواصل الاجتماعي تتعلق بكوفيد - 19. وتفرض بعض البلدان أحكاماً قاسية لنشر أنباء زائفة تتعلق بهذه الجائحة.

ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في شكل روتيني مراقبة الدولة، إلا أن دولاً كثيرة تسعى إلى زيادة القدرة على المراقبة وجمع البيانات لتعقب انتشار الفيروس. وتُعَد قدرات كثيرة كهذه قدرات تدخل وقد تكون خطيرة في أيدي الحكومات القمعية.[10]

3 https://www.theguardian.com/world/2020/apr/01/ugandan-police-accused-of-abusing-lockdown-laws-after-lgbt-arrests

4 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/philippines-president-duterte-shoot-to-kill-order-pandemic/

5 وفي غواتيمالا، تجوب مجموعات موازية الشوارع أثناء الإغلاقات. وعلى نحو مماثل، في البرازيل والسلفادور، تأخذ عصابات الجريمة المنظمة على عاتقها فرض حظر التجول في المجتمعات المحلية التي تسيطر عليها.

6 https://www.omct.org/es/human-rights-defenders/urgent-interventions/guatemala/2020/04/d25772/

7 https://rsf.org/en/censorship-and-attacks

8 https://www.frontlinedefenders.org/en/case/nurcan-baysal-investigated-social-media-posts-covid-19-and-prison-conditions#case-update-id-11285

9 https://www.frontlinedefenders.org/en/case/arbitrary-detention-human-rights-defender-mohsen-bahnasi-amid-growing-covid-19-concerns

10 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/covid-19-surveillance-threat-to-your-rights/

كذلك تستغل الحكومات الأزمة الصحية الحالية لتوسيع سلطاتها القمعية. وفي بعض الحالات، يحدث هذا من خلال صرف النفوذ أو إعلان حالات الطوارئ إلى أجل غير مسمى، وبالتالي إزالة الضوابط والتوازنات الموجودة الخاصة بالسلطة الحكومية[11] أو إلغاء إجراءات حماية الحقوق الموجودة تحت ستار الحاجة إلى سلطات طوارئ موسعة للتعامل مع الأزمة.[12] وعلى نحو مماثل، يستغل بعض السلطات تشتت الانتباه الناتج عن الأزمة الصحية لإفراغ إجراءات الحماية البيئية من مضمونها أو تمرير قوانين غير شعبية.[13]

وثمة أيضاً قلق عام في شأن السجناء بصفة عامة، ولاسيما منهم المدافعين عن حقوق الإنسان. فمن الصعب أو المستحيل بالنسبة إلى السجناء أن يتبعوا العديد من التوصيات المتعلقة بإدارة الإصابة بالفيروس التاجي. وثمة سجون كثيرة مزدحمة وتعاني من ظروف صحية سيئة يمكن أن تعرض صحة السجناء إلى خطر في ظل الظروف العادية، ناهيك عن تفشي جائحة. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان المسجونون في أغلب الأحيان إلى خطر خاص في ما يتعلق بفيروس كوفيد - 19 بسبب معاناة بعضهم من سوء الصحة وحرمانهم أحياناً من المساعدة الطبية اللازمة.[14]

ومن الشائع تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان وتشديد الاتهامات بحقهم بسبب قيامهم بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن يشكل سجنهم أثناء جائحة، بالإضافة إلى انتهاك حقهم في الدفاع عن حقوق الإنسان، انتهاكاً آخر لحقهم الإنساني في الصحة. وعلى نحو مماثل، يواجه بعض المدافعين عن حقوق الإنسان احتجازاً غير محدد المدة قبل المحاكمة، فمحاكم كثيرة مغلقة أو تعمل بقدرات متدنية أثناء الأزمة في انتهاك لحقوق هؤلاء الأشخاص في محاكمة عادلة. وفي حين تتخذ بعض البلدان خطوات لتحرير بعض السجناء، ولاسيما منهم غير العنيفين، لا تشمل هذه الإجراءات في ما يبدو المدافعين عن حقوق الإنسان.[15]

ويواجه أيضاً المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يحتاجون إلى حماية ثغرات أمنية خطيرة. فبسبب حظر التجول والإغلاقات والحد من الحركة لمنع انتشار الفيروس، يُستهدَف المدافعون عن حقوق الإنسان في منازلهم من قبل جناة يمكنهم تحديد

11 https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/03/when-disease-comes-leaders-grab-more-power/608560/
12 https://www.rollingstone.com/politics/politics-news/doj-suspend-constitutional-rights-coronavirus-970935/
13 https://www.huffpost.com/entry/pipeline-protest-laws-coronavirus_n_5e7e7570c5b6256a7a2aab41
14 https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/release-unjustly-imprisoned-human-rights-defenders-amid-covid-19-outbreak
15 https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/imprisoned-iranian-human-rights-defenders-should-be-freed-amidst-covid-19-outbreak

مواقعهم بسهولة أكبر.[16] ويشكل إغلاق الحدود عقبات أمام المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يسعون إلى مغادرة بلدانهم بسبب تهديدات أمنية وشيكة. وعلى نحو مماثل، يصبح اختباؤهم في بلدانهم أكثر صعوبة بسبب زيادة الصلاحيات الحكومية في مجال المراقبة في العديد من البلدان. كذلك، لا يستطيع المدافعين عن حقوق الإنسان دائماً الوصول إلى إجراءات الحماية المحدودة التي كانت متوفرة لهم. فمثلاً، لا يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان الذين صدرت في حقهم أوامر اعتقال معلقة، من أن يدفعوا كفالات بسبب إغلاق المحاكم.

مطالبنا

- **يجب على الدول ألا تستخدم الأزمة المتعلقة بجائحة كوفيد - 19 لتوسيع نطاق سلطتها القمعية**. ويجب أن ينص القانون على أي قيود على حقوق الانسان، وأن تكون هذه القيود ضرورية ومتناسبة، ومقيدة بزمن. وعلى نحو مماثل، **يتعين على الدول أن تتطلع إلى الحد من أثر هذه الإجراءات في المجتمعات المحلية الضعيفة وأولئك الذين يدافعون عنها**.
- **ينبغي ضمان الحصول على المعلومات الموثوقة وحرية التعبير**. وأي إجراءات في مجال المراقبة يجب أن تكون أقل الإجراءات تدخلاً لتحقيق الغرض منها وأن تكون مصحوبة بالإشراف الكافي والمستقل.
- **ينبغي على الفور الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحافيون، المسجونين أو المحتجزين قبل المحاكمة بسبب ممارستهم حقهم في الدفاع عن الحقوق** وذلك لتجنب انتهاكات حقوقهم الإنسانية.
- على نحو مماثل، **يتعين على الدول أن تضمن دعم وتوسيع نطاق الحماية الموجودة للمدافعين عن حقوق الإنسان وتوسيعها**، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الإجراءات القانونية الواجبة.

[16] https://www.theguardian.com/world/2020/mar/23/colombian-groups-exploiting-coronavirus-lockdown-to-kill-activists